مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله الأطهار وصحبه الأبرار أفضل صلاة وأزكى تسليم، وبعد:

فإن الأزمة المالية الحالية، والتي ارتبطت في أذهان الناس باسم أزمة الرهن العقاري، قد انطلقت شرارة شرها من الولايات المتحدة الأمريكية، في عهد الرئيس جورج بوش الابن George W. Bush[1]، فعصفت باقتصادات العالم، وشكلت أزمة مالية غير مسبوقة، وحدثا تاريخيا مهما بالمقاييس كافة، وهي من الموضوعات التي شغلت أذهان أهل الفكر والاقتصاد والسياسة، ودعتهم إلى البحث عن الأسباب الكامنة وراء حدوثها، سعيا منهم لمنع تكرارها، أو على الأقل تلطيف آثار ما وقع من نتائجها.

ومع أن الآزمة ليست بالجديدة هي ظاهرة مثيرة للاهتمام، حيث لوحظ في العقود الأخيرة تكرر الأزمات المالية، وتعمق آثارها، واتساع مداها، فقد عصف إعصار الأزمة الراهنة بالسوق الأمريكية، وكشف عن هشاشة وعورات النظام الرأسمالي، الذي يهيمن على العالم منذ ما يزيد على ثلاثة قرون، وامتدت آثار هذا الإعصار إلى بقية الأسواق العالمية، ليشمل الدول الأوروبية والآسيوية والخليجية والدول النامية التي ترتبط اقتصاداتها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي، في تتابع شبيه بعمل أحجار الدومينو، فهدد أكبر اقتصاد في العالم، وهو اقتصاد الولايات المتحدة، بالكساد، وأدى إلى إفلاس العديد من أكبر وأعرق مؤسساته، وكادت الأزمة أن تؤدي إلى انهياره، فقد ضربت في الصميم قطاع العقارات، وهو أكبر مصدر للإقراض والاقتراض في الولايات المتحدة، معبرة عن

---

١)- هو الرئيس الثالث والأربعون للولايات المتحدة، ولد سنة ١٩٤٦م، حكم من ٢٠٠١ إلى بداية ٢٠٠٩ وتعتبر فترة رئاسته حرجة، حيث تعرضت نيويورك لهجوم بطائرات على برجي التجارة العالمية في ١١ سبتمبر٢٠٠١، راح ضحيته ٣٠٠٠ مدني، أعلن بوش بعدها الحرب على أفغانستان سنة ٢٠٠١، وعلى العراق سنة ٢٠٠٣، واقتصاديا كان بوش وراء إجراءات إعادة هيكلة للبنوك، منعاً لسقوطها نتيجة أزمة اقتصادية، تعتبر الأكبر منذ سنة ١٩٢٩. https://ar.wikipedia.org/wiki/ جورج_دبليو_بوش

عمق هذه الأزمة التي ضربت الاقتصاد الأمريكي، قاطرة الاقتصاد العالمي، وتركته مترنحًا، بالكاد يقف على قدميه، بعد أن كان جامحًا جشعًا لا يلوى على شيء، وامتدت عدواها منه إلى الأسواق المالية في أوروبا وباقي دول العالم، وتحولت إلى أزمة عالمية من حيث الآثار وطرق العلاج.

ولم تقتصر آثار الأزمة على المصارف والمؤسسات المالية، بل تعدتها إلى الاقتصاد الحقيقي، وألقت بظلالها على مسائل البطالة والفقر ومعدل النمو الاقتصادي، سيما في الدول النامية، فكانت أكبر أزمة مالية منذ أزمة الكساد العظيم سنة ١٩٢٩م، فتجاوزت حدودها حدود الدول، واكتوى بنارها من لا يعرف حتى الفرق بين الدينار والدولار، وطال شررها من كان يبعد عن مركز اشتعال فتيلها بآلاف الكيلومترات.

وبما أن هذه الأزمة ليست هي الأولى في عصرنا فقد دعا هذا البعض إلى البحث عن أسبابها العميقة، التي تتغلغل في صلب النظام الاقتصادي ذاته، فتواتر الأزمات يكشف أن العلاجات التي قدمت لمواجهتها في السابق لم تكن إلا مسكنات وقتية، لأنها لم تحل دون تكرار وقوع ذات العلة، وبدرجة أشد وطأة وأعظم آثارا، فمع هذه الأزمات المالية المدمرة، والتي تعرضت لها كبريات الاقتصادات العالمية، لم يتمكن أحد من إيجاد آليات وبدائل للوقاية منها، والتنبؤ بوقوعها قبل حلولها، وتفادي آثارها الكارثية على البلدان كافة بعد وقوعها، والنامية منها خاصة.

إذ لم نكد نلج قرننا هذا حتى عصفت بالعالم أزمة مالية، بدأت ملامحها في الظهور سنة ٢٠٠٧م، وقد استدعى حجم الخسائر التوقف والبحث المتأني ليس في أسباب حدوث هذه الأزمة فقط، بل في أساس النظام الاقتصادي الذي أدى إلى نشوئها، بغية تحديد أهم أسباب الأزمة الراهنة، والتي تطلبت إنفاق مئات المليارات من الدولارات لامتصاص بعض آثارها، والوقوف على أهم تأثيراتها وآليات انتشارها بين البلدان، سعيا للبحث عن نظام بديل للوقاية من الأزمات المالية.

وهذا استدعى طرح أسئلة كثيرة بمناسبة الأزمة الراهنة، فما المقصود قبل كل شيء بالأزمة المالية؟ وما أسباب حدوث الأزمات المالية؟ وما هي جذور وأسباب الأزمة الراهنة على وجه الخصوص؟ وما هي آثارها على المدى القصير والطويل؟ وهل لها ارتباط بالنظام الاقتصادي المهين

على عالمنا؟ أم أنها نتاج لما طرأ فيه من مستجدات عولمة؟ أم أن لها أسبابا أخرى؟ وهل هي أزمة عابرة سببها اضطراب سوق العقار؟ أم أنها معضلة بنيوية سببها الأعمق العولمة المنفلتة من عقالها؟ أم أن سببها الانخفاض ثم الارتفاع في سعر الفائدة؟ وما هي أسباب هذا الحدوث المتكرر وبوقع أشد للأزمات المالية؟ وهل يمكن بعد هذه التجربة الطويلة على مدى الزمن التوصل إلى علاج يمنع تكرار الأزمات المالية؟ وما الحلول التي يمكن بها مواجهتها؟ وهل من دروس يمكن استفادتها من عرض مسيرة هذه الأزمة ونتائجها؟ وقبل هذا كله هل يمكن التنبؤ بالأزمة قبل وقوعها؟

الإجابة عن هذه التساؤلات تتطلب دراسة متأنية ومستفيضة، للوقوف على الأسباب الجذرية للأزمة المالية، ومن ثم تحديد طرق العلاج المناسبة والفعالة، وهذا ما سنعرض له بالدراسة في هذا الكتاب، قاصرين بحثنا على العلاقة بين الأزمة المالية العالمية والربا، وذلك في ثلاثة فصول، نتناول في الأول منها بيان ماهية الأزمات المالية عموما ومظاهرها وآثارها وأسبابها، ونقصر الفصل الثاني على الأزمة المالية الراهنة، فنعرض لماهيتها وتداعياتها وآلية حدوثها وأسبابها، ونبحث في الفصل الثالث العلاقة بين الربا والأزمة المالية العالمية الحالية، فنعرض بالبيان لماهية الربا ومفاسده، ودوره في إحداث هذه الأزمة، وآلية إحداثه لها، مع التعرض بصورة مجملة للبدائل الشرعية التي يمكن من خلالها مواجهة الأزمات المالية العالمية.

وهذا كله سعيا لتلمس الدروس والعبر، لنعلم مواطن الزلل في اقتصادنا وحياتنا فنصححها، ومكامن الخلل فيها فنقومها، بغية تطوير الأحكام الفقهية المتعلقة بالمصرفية الإسلامية، وبيان مزاياها، وتحاشي تكرار ما وقع فيه غيرنا من أخطاء، ناله من ضررها ما ناله، وكذلك لتلمس الدروس من التاريخ والواقع، واللذان يشهدان أنه طوال العهود التي طبقت فيها الأحكام الشرعية لم يعرف من طبقها ولا البلاد التي طبقت فيها أزمة مالية عاصفة، وهذا ليس كما حدث في الحضارة الغربية التي اعتاد خدها على لطمات الأزمات المالية له، إذ ما إن تفيق من هول إحداها حتى تنهال عليها آثار أخرى.

ونحن إذ نكتب هذا نأمل من القارئ الكريم أن يجد لنا عذرا في ما قد يعثر عليه من نقص أو خلل أو قصور، ونكون له شاكرين لو أرشدنا إليه، فهذا-لاشك- من التناصح في الدين، الذي أخذ

الله به العهد على المؤمنين، والمولى أسأل أن يمدني بعونه، ويلهمني الصواب في القول والعمل، ويكتب لنا جميعا الفلاح والنجاح، وأن يهيئ لنا من أمرنا رشدا، إنه سميع مجيب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.